الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عندما تنحصر الديمقراطية التوافقية في زاوية الرياضيات
(خطر وشيك)

علي عبدالسادة
كاتب

لم تخرج القراءات التي تحاول التصدي للبحث عن (نسخة عراقية) للديمقراطية التوافقية، من مجرد مقاربات لا تسمح بإطلاقها مفهوما أو قاعدة تشتغل عليها الحياة السياسية في البلاد. ربما يعود ذلك الى "فقر نسبي" في عدد البحوث التي تحركت في إطار هذا المفهوم قياسا لأوضاع الشرق الأوسط. كما ان الفرد في المجتمعات العربية، بشكل عام، لم يتلق ما يسد حاجته المعرفية لطبيعة آليات ومفهوم الديمقراطية التوافقية. لذلك..فاننا عندما نتلقى، في العراق، كالدارسين المتعلمين، المقاربة الناجعة للمفهوم مع أوضاعنا المعقدة والمتداخلة بفعل عوامل محلية وإقليمية. فان الحذر من استهلاك التعريف المقتبس من دائرة الاصطلاح الضيقة بطريقة مجردة سيكون ضرورة حتمية لضمان نجاح النموذج الوطني في بناء شكل السلطة.

بحسب التلخيص الذي قدمه شاكر الانباري لكتاب الباحث الهولندي أرنت ليبهارت، فان مقولة مثل:الديمقراطية التوافقية هي آلية اقتسام السلطة والشراكة فيها عبر ائتلاف حكومي واسع (يتعاون فيه كل) زعماء وممثلي مكونات المجتمع التعددي. تطرح أسئلة مهمة، تبدو، عراقية، ملحة للغاية: ما هوية هذه المكونات؟ وكيف تم تصنيفها وعلى أي أساس؟ هل سيبقى معيار التعددية التي تتطلبها الديمقراطية التوافقية مرهونا بتقسيمات أثنية وطائفية وعرقية؟ ماذا لو تحول الى معيار يستند القيمة المدنية لا المناطقية والاثنية أو المذهب السياسي لا الديني، التنمية وضروراتها لا الشعارات الفئوية المؤقتة. ماذا سنفعل، ونحن مقيدون في ظرف تاريخي معين بآلية لتشكيل المؤسسة الادارية (التعيينات في المناصب المهمة وفقا للحصص)، في حال تغيرت حجم المكونات الممثلة في الائتلاف؟ والسؤال الاهم هل الائتلاف الذي سينتج عن الديمقراطية ائتلافاً للسلطة أم أئتلافاً للمجتمع؟... يبدو انها أسئلة معقدة كما هو المخاض العراقي في صناعة المشهد الوطني بعد عام ٢٠٠٣، في كل الاحوال فان الخوض في امكانية تحقيق نسخة عراقية للمفهوم يقودنا الى قراءة ملفات أساسية في بنائه وأرسائه ما دام هو خيارا وطنيا لشكل السلطة في البلاد.

خيار العقلانية

ان التوصل الى اتفاق بشان تشكيل ائتلاف واسع يضم جميع القادة والزعماء السياسيين يتطلب التوصل الى درجة معينة من التوافقات على قضايا جوهرية تتعلق باقتسام السلطة ومأسسة الحصص وتأمين مصالح الاقليات عبر منح نسب متبادلة متفاوتة من الفيتو بين الفرقاء. ان كل هذا لن يتم من دون إبداء مرونة سياسية في التعاطي مع آليات التفاوض بشأن تلك المفردات وتقديم تنازلات تشكل بمجموعها الصيغة الوطنية للديمقراطية التوافقية.

إن التعنت والتخندق وراء سواتر عالية من الاصطلاحات والتعابير الفئوية سيجعل من طريق الاستقرار - التوصل الى صيغة واقعية للمفهوم موضوع البحث- امراً صعبا. وفي حالة العراق فان عسر التوافقات السياسية يقترن- شئنا أم أبينا- مع تفجر قنوات عنفية محلية وتدخلات عوامل خارجية جعلت من الموقف اكثر سوءا. لذلك كان فتح الملف المتعلق بشكل السلطة، طوال السنوات الماضية، ترافقه أزمات عصيبة تعقد من المشهد وترفع فيه حدة التداخلات على اكثر من صعيد، في وقت أثارت هوية الدولة الاحباط في مفاصل الحياة السياسية.

تصنيف

يمكننا القول -على صعيد معيار الهوية في الديمقراطية التوافقية- ان المكونات المجتمعية المحلية في البلاد المستمرة في غرقها باختلافات تتعلق بالطائفة واللهجة والقومية والمناطق وحتى الثقافة، لن تستمر كجزء أساس في حركة المجتمع، ما لم تتبرأ من مثل هذه التباينات للتحول الى شكل آخر يتخذ من منظومة القيم ومفردات التنمية البشرية والحرية العامة ومعايير حقوق الإنسان ودرجة التعليم، وغيرها من مقومات الحياة المدنية، أساسا للاختلاف. حينئذ فان المراقب، وحتى النخب، تدرك أن بقاء مجانسة الديمقراطية التوافقية مع ما يوفره النظام النسبي في الانتخاب لعبة خاسرة، وإنهم سيجبرون على مسك بوصلة حاجات الفرد والتحرك بموجبها.

ان الوصف القسري لهوية جماعة ما تتفق على انتخاب ممثليها على وفق معايير الطائفة أو القومية أو العرق، لن يكون أبديا ولن يتصف أصحاب هذا الرهان بالتخطيط الستراتيجي للعبة الانتخابات، أن عليهم التمعن في حراك الناس وفقا للمصالح لا الهوية الفرعية. فالجمهور الذي يتظاهر من اجل تحسين خدمات بلدية أو رفع نسبة مخصصات تقاعدية او مطالبات بتوفير الكهرباء وغيرها لا يمكن حصره بفئة تعتمد معيارا ضيقا، أنهم خليط من تصنيفات فرعية قديمة جمعتهم اليوم معايير الحاجة..عندها سيكون الحديث عن حصص التمثيل النسبي على أنها ثابتة لا تتغير، ضرب من ضروب القصور السياسي في مجتمعات يكون عندها الفرعي الفئوي طارئاً مؤقتاً، والحاجة ضرورة ملحة دائمة.

التعيينات

من الطبيعي ان أشكال الهوية والتصنيف وحجم قاعدة الكتل ستطرح اشكالا اخر:بعض منظري الديمقراطية التوافقية يطالبون بضمان التمثيل القائم وفق أسس طائفية دستوريا. وهم يرومون بذلك الى تحديد حجم حصة المكون في المناصب والتعيينات التي يستوجب تناسبها مع نتائج أوراق الاقتراع.

ان مثل هذه الحجة تعتمد-كما أسلفنا- على ثبات القاعدة الانتخابية لمكون ما. ولكن ما العمل اذا ما تغير حجم التمثيل النسبي في الائتلاف. لنضرب المثال التالي: على مدى سنوات في لبنان فقد المسيحيون أكثريتهم في التمثيل النسبي داخل الائتلاف الحاكم لصالح المسلمين بدءا من مطلع ثلاثينيات القرن الماضي ما ادى الى خلل في نظام التعيينات والمناصب الطائفية التي اتفق عليها. حتى آل الوضع الى الانفجار-وبفعل عوامل أخر- في منتصف سبعينيات القرن الماضي. في أنظمة حديثة للديمقراطية التوافقية يعالجون مثل هذا الاشكال باتباع أمرين؛ الاول: آلية (مرنة) في التعيينات لتستوعب تغيرات ديموغرافية، حتى لا تكون المؤسسة غير المرنة موطن ضعف في النظام. اما الثاني: وضع ستراتيجية بعيدة المدى لتحويل معيار الانتخاب الى معيارٍ مدني يشتغل على مساحات أوسع فضاء وأكثر شمولا لمفردات التصنيف المجتمعي.

وفي هذا الباب لا بد من التذكير بان المجتمعات التي أعتمدت الديمقراطية التوافقية كنهج ثابت للحكم فيها، هي تعددية بمفهوم يختلف تماما عن ما هو لدينا..ففي بعض الدول الاوربية- الائتلاف يكون بين الكاثوليكيين والبروتستانت، او الكنيسة بشكل عام والقوميين-تصنف التعددية على انها مجتمع تختلط فيه الشعوب جغرافيا لكنها تتنافر اجتماعيا؛ بمعنى كل ما يتعلق باللغة والدين.

هذ التعريف قد لا يتطابق، تماما، مع طبيعة المجتمع العراقي، بغض النظر عن ظرف راهن لا يمكن التأسيس عليه. اذ يمكن ان نعترف بتنافر مشابه لما حدث في أيرلندا الشمالية، لكن اعتصاما واحدا من اجل مطلب جماهيري واحد سيضرب الكانتونات الموضوعة قسرا في تعددية وهمية.

التحول الى مشروع آخر

هناك امر لا يمكن اغفاله: في المجتمعات التي نجحت فيها الديمقراطية التوافقية -كسويسرا، بلجيكا الهند اندونيسيا وغيرها- لم يكن ترسيخها كآلية لبناء السلطة استباقيا لتأصيل ثقافة الديمقراطية، على الاطلاق. أنها تفرض على المجتمعات تأصيل قاعدة ديمقراطية غير فتية قبل الشروع في تكوين ائتلافات لغرض الحكم لا لبناء قيمة يتم تداولها على شكل قاسم مشترك بين الجماعات المحلية. بمعنى ان إجهاض تجارب بناء الدولة من اجل توافقات للسلطة، مشروع تدرك فشله كل المجتمعات.

وثقافة الديمقراطية ليست عملية اجرائية وظائفية يجري التثقيف بها على اقتصارها الاقتراع وكيفية وضع الورقة في الصندوق..أنها ممارسة ثقافية فكرية تشتغل على مشاريع التغيير النهضوية في البلاد. أنني بهذا القول أود دحض ديمقراطية توافقية من دون دولة مدنية عصرية تؤسس للمواطنة كقيمة هائلة لدى الفرد. لذا فان الذين يصرفون جهدا في البحث عن قواسم من أجل ائتلاف السلطة، بحسب التوافقية، لا بد لهم من توفيره لمشاريع جادة للتغيير والنهضة.

وبينما ندرك ذلك علينا معرفة ان ظروفا موضوعية تؤطر حياتنا السياسية أساسها انحسار القيمة المدنية في السلوك الاجتماعي والثقافي والسياسي، واختفاء معايير اختيار المشروع السياسي الملائم لتمدين تلك المنظومة؛ بمعنى أن الحاجة الفعلية للفرد لا تؤسس لاختيار برنامج سياسي يلبيها، في وقت تغذي فيه بعض القوى الميول العصبية لتصبح معيارا طارئا للاختيار . كذلك ارتفاع حدة الميول الفئوية، مهما اختلفت تصنيفاتها الضيقة. ما يضع امامنا مهاما صعبة أعقد بكثير من مجرد التوصل الى أئتلاف واسع للسلطة.

الفخ النائم

إن الاعتماد على معادلات تشبه عمليات رياضية بسيطة في صنع الشراكة من اجل توزيع السلطة، تحديدا، سيجعل من الديمقراطية التوافقية فخا نائما سيوقظه النزاع والتصارع من اجل الحصص في حال تغيرت خريطة الأرقام والتمثيل النسبي. وان اتقاء شر ذلك لا يتم الا بإعادة بناء منظومة القيم وترسيخ مفاهيم حقوق الانسان وحرية الاعتقاد والتعبير والفصل التام بين السلطات وتعزيز قيم المواطنة الحقيقية القائمة على ركيزة مدنية.

ان عشرات المنظرين القانونيين والخبراء في مجال صناعة معادلة المساومات السلطوية لن يتمكنوا من صهر مرحلة مهمة في نشوء الديمقراطيات في العالم: اشتغال الديمقراطية على انها فعل ثقافي حيوي في المجتمع، وكل آليات وطرق صناعة النموذج الديمقراطي وفق قوالب رياضية جامدة ستجعل البلاد تقبل على خطر وشيك، لا مفر منه.

لماذا الإساءةُ للإسلام؟

مهدي النجار
كاتب

لاشك ان الانبياء هم رجال من طراز نادر، لا يظهرون برسالاتهم النبوية كل حين او في الحالات الاعتيادية كلما استدعاهم الناس، انما يظهرون لتلبية حاجات اجتماعية في درجة الحاحها القصوى وفي ظروف مفصلية وصلت فيها التناقضات و الصراعات والتقاهرات حدود التفجر والاندلاع، يظهر اولئك المصطفون لينقلوا مجتمعاتهم من الظلمات الى النور، ومن التسافل الى التسامي، ومن الانحطاط الى الرقي، ومن القهر الى الحرية، ومن الخوف الى الاطمئنان...عبر مكابدات وآلام وامتحانات ومحن يفشل اغلب الناس باجتيازها وتجاوزها، حتى الرهط الكبير من الانبياء (يذكر النسفي بأن عدد الانبياء مئة الف واربعة وعشرون الفاً منهم ثلثمائة وثلاثة عشر رسولا، اول الرسل آدم وآخرهم محمد عليه افضل الصلاة والسلام/ تفسير النسفي ج١) لم يحققوا نجاحات باهرة في تحقيق رسالاتهم الا القلة النادرة منهم استطاعت بمؤهلات بشرية فريدة: الحكمة/ التنبؤ/ الصبر/ القيادة/ الشجاعة/ البلاغة...الخ ان تتوج رسالاتها بالنجاح وتنتصر على الرداءات والاعوجاجات وتفلح في كسر حواجز الاسئلة الخانقة بشأن معنى الانسان ومصيره!!.

في الجانب المسيحي ومنذ عهد التنوير خرج الدين من فضاءات السياسة والسلطة الى فضاء الروحانيات والتعبد والموعظة، فلم نسمع او نقرأ ان احداً قد قُتل او ان شعباً قد دُمر ونهب باسم الدين المسيحي او تحت طائلة اقوال النبي الوجيه عيسى ابن مريم في الوقت الذي ترتكب مئات المجازر والانتهاكات ضد الافراد والشعوب، وتستباح اوطانهم وتنهب ثرواتهم من قبل الآخرين (اوربا وامريكا). في الجانب الثاني، الجانب الاسلامي، ظلت العلاقة حميمية بين الدين والسياسة بل تشوشت هذه العلاقة في الازمنة الراهنة وتكسرت اواصرها ليتحول الدين نفسه الى سياسة والسياسة الى دين وملخص اهداف ذلك هو الاستحواذ على سلطة الحكم وسلطة المال وسلطة الجاه، وهذه من اخطر التحولات التي يشهدها العالم الاسلامي، ومن هنا أعلن صراحة من قبل الآخرين (غير المسلمين) وبصوت سافر ان من يهدد مدنية العالم وينتهك حقوق الانسان هو: الاسلام!!. لماذا؟ لان المواطنين في الاوطان غير الاسلامية لايفرزون بين اسلام معتدل واسلام متشدد واسلام متنور، ولا يهمهم ان يفعلوا ذلك او ينتبهوا اليه فلديهم انشغالاتهم ومشاكلهم وهمومهم،لذا يضعون الاسلام كله في سلة واحدة وينسبونه الى رسوله الكريم، سيتعرفون على الاسلام وتعاليمه من خلال ذلك القائد المتشدد الذي يظهر على الفضائيات وهو يقطع رأس رهينته بتشف، زاعقاً بانتصار موهوم: الله اكبر...الله اكبر!! او من خلال صورة ذلك الشاب الذي يفجر نفسه في موكب عرس او موكب جنازة، في مطعم او معبد او مدرسة او سوق شعبي او سفارة، يرون الاسلام من خلال نزاع طوائفه من اجل الحصول على مغانم السلطة والثراء بحيث راحت كل طائفة تبيح دم طائفة اخرى وتغدر بشبابها، يستمعون الى اخبار ذلك الفتى الذي فجر نفسه في تجمع شيعي في العراق(الحلة) وقتل ٢٨ فردا منهم وظلت عشيرته السنية في الاردن ترقص حتى الصباح ونساء حيه يزغردن احتفالاً بعرسه، او يتعرفون على الاسلام من تلك الحادثة البشعة التي استخدم فيها المجاهدون أمرأتين متخلفتين عقلياً تم تفجيرهما بعد تفخيخهما بالدانميت في بغداد (سوق الغزل وسوق الطيور) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢ وراح ضحية الحادث اكثر من ٢٠٠ شخص مدني،مسالم.

تلكم الصور هي التي يقدمها المسلمون عن انفسهم وعن رموزهم المقدسة، فكيف يراد ان لايساء لهم وان تحترم رموزهم؟! اذا ما ارادوا تحسين صورتهم لتبدو زاهية ومشرقة عليهم ان يقلعوا عن تمجيد وتبجيل كل ما يتعلق بالعنف والاعتداء والجهل الذي تحقق في الازمنة الغابرة، فعن الطبري يذكر في فتح بعض البلدان: "سرنا حتى لقينا عدونا من المشركين فدعوناهم الى ما أمرتنا به من الاسلام فأبوا فدعوناهم الى الخراج فأبوا فقاتلناهم فنصرنا الله عليهم فقتلنا المقاتلة وسبينا الذرية وجمعنا الرثة " (الطبري: تاريخ الامم والملوك/ج٥) وفي واقعة أخرى : " دخلنا المدائن فأتينا على قباب تركية مملوءة سلالاً مختمة بالرصاص فما حسبناها الا طعاما فاذا هي آنية من الذهب والفضة فقسمت بعد بين الناس... وأتينا على كافور كثير فما حسبناه الا ملحاً فجعلنا نعجن به حتى وجدنا مرارته في الخبز" (نفس المصدر). لم يعد ذلك التقسيم البدائي بين امم مستخلفة في الارض وقاهرة لاهلها وامم مستعبدة وصاغرة، لم يعد غير صيغة بائدة تستنكرها الازمنة المعاصرة وتحاول كل مراكز ومنظمات العالم الساعية لتوطيد الحوار والامن والسلام ان تستأصلها من العلاقات الانسانية، فالاطروحة الاسلامية القديمة التي تُنسب الى احد اعمدة الاسلام الكبار في فجر الاسلام والتي تقول: "لم تصبح امة مخالفة لدينكم الا امتان، امة مستعبدة للاسلام واهله يجزون لكم يستصفون معائشهم وكدائحهم ورشح جباههم عليهم المؤونة ولكم المنفعة وامة تنتظر وقائع الله وسطوته في كل يوم وليلة" (الطبري/ج٥)، لم تعد هذه الاطروحة الاستعبادية تتوافق ووعي الانسان المعاصر، انها مجرد وعي زائف اساء للرسالة النبوية في حاضرها وماضيها وجعل من الدعاة المتشددين الذين يقبعون تحت ظلها من دون عمل، اشد الناس اساءة لنبي الاسلام واكثرهم غلواً في اعاقة تقدم شعوبهم، ينبغي ان لا يورط الدين بما فيه من ألق روحاني وصفاء انساني في اجتهادات مخيفة تحرض الشباب على الانتحار والعنف، بمعنى ان يخرج المشايخ والدعاة بشجاعة من تحت جلابيب الدين الاسلامي وان يواجهوا الناس بنواياهم وغاياتهم كما هي من دون تقديس او قداسة بحيث يتبين الخيط الابيض من الخيط الاسود، ان يمارسوا افعالهم القاسية وحركاتهم العنفية تحت مظلات اخرى تنتمي الى عالم السياسة وتنظيماتها المختلفة بحيث لا يسمح لكل من هب ودب واطال لحيته ان يجعل من بلاد الاسلام ملاذاً آمناً يصول ويجول به كيفما شاء واينما شاء، لان الاتقياء وحدهم هم الذين يحق لهم الكلام بإسم الدين ووفق ما كان سبحانه وتعالى يأمر به نبيه الكريم: "وقُل لعبادي يقولوا التي هي أحسن " ﷺالاسراء:٥٣ رضي الله عنه. من هنا نرى المدخل الرحب الذي يمكن للناس في العالم الاسلامي دخول مضمار الحداثة وفاعليات العصر كمؤثرين ومتأثرين، لامجرد أرقام احصائية تتكاثر من دون معنى او حيوية او مشاركة فعلية وعملية في مصائر البشرية،ذاك المدخل لا يسعهم الا ساعة تنصلهم كلياً ومن دون خوف، كما فعلت بقية شعوب الارض،من تلك الوقائع والاحداث الداكنة التي تغلبت فيها نزعات الغزو والنهب والسبي والقتل، وان يتخلصوا من تلك الرواسب والبواقي النفسية التي علقت بأذهانهم من تلك الازمنة البدائية وشكلت ميراثاً ضخماً يعاد اكتشافه والتبجح به كل يوم.

التفسفر

د.عماد علو
باحث واكاديمي

واحدة من أهم الظواهر التي برزت بعد عام ٢٠٠٣ هي ظاهرة (التفسفر) وهنا قد يستغرب البعض من هذا المصطلح الغريب والجديد ! ولكن لو تمعنا في مدلولاته ومكنوناته ومعانيه لتوصلنا إلى أن أصل هذا المصطلح يعود إلى الفسفور ، وهو المعدن الذي اكتشف في عام ١٦٦٩ بواسطة الكيميائي الألماني هينتج براند (H. Brand)أثناء بحثه عن(حجر الفلاسفة) حيث اكتشفه بالصدفة أثناء تبخيره لليوريا في حيز بعيد عن الهواء ، ثم تمكن العالم الانكليزي الشهير (بويل) من تحضيره بتسخين اليوريا مع الرمل . وتسمية الفسفور جاءت عن الإغريقية وتتكون من كلمتين الأولى Phos وتعني الضوء والثانية Phoros وتعني Bearerأي (حامل الضوء) وذلك لأنه يتوهج في الظلام . ولا يوجد الفسفور في الطبيعة بصورة منفردة وذلك لما يتميز به من نشاط كيميائي ملحوظ ، إلا انه يشكل نسبة ٠,١٣ ٪ من تركيب القشرة الأرضية . أما أكثر أشكال الفسفور التأصلية شيوعاً فهي الفسفور الأصفر (الأبيض المصفر) والفسفور الأحمر والفسفور الأسود . و يستخدم الفسفور الأبيض في صنع منتجات مختلفة وعديدة مثل الصلب ، والبلاستيك، ومبيدات الحشرات . وسم للفئران ، والأسمدة، والعقاقير، وغذاء الحيوان، ومزيلات عسر الماء والمنظفات . بينما يستخدم الفسفور الأحمر في صنع أعواد الثقاب المأمونة (ثقاب الأمان تشتعل فقط إذا حكت على سطح يحوي فسفورا" أحمر . أما التي تحك أينما كان فتحوي مركبا فسفوريا" في رؤوسها) ، إلا أن أكثر استعمالات الفسفور شيوعا" في العراق خصوصا بعد عام ٢٠٠٣هي استخدامه على وثائق التعريف بالهوية العراقية التي يستخدمها المواطن العراقي لإثبات عراقيته أو انتسابه وانتمائه لهذا الوطن ، وهو استخدام قد يكون الأول من نوعه في العالم على الصعيد الفسفوري . حيث تم الشروع بتفسفر وثائق التعريف (هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وجواز السفر) ليضاف إليها أخيرا" البطاقة التموينية التي أصابها التفسفر هي أيضا" . وقد كانت الفسفورات أو التفسفر قبل عام ٢٠٠٣ يوضع أو يستخدم على لوحات تسجيل المركبات (السيارات) ! ثم انتقل التفسفر إلى وثائق تعريف المواطن العراقي ولا نعلم ما إذا كانت ظاهرة التفسفر ستستمر بالتوسع والانتشار لتمتد إلى الملابس أو الأطعمة أو حتى البشر أنفسهم ، وهو أمر قد لا يستبعد في هذا الزمن العجيب الذي أضحت فيه ظاهرة التفسفر هي المتحكمة في معاملات الناس ، فهل من الممكن أن نشهد في ظل ظاهرة التفسفر معلم أبو الفسفورة وآخر من دونها ؟ أو مهندس أو طبيب بفسفورة وآخرين من دون فسفورة وعامل بفسفورة وآخر من دون فسفورة ...الخ حتى نصل إلى مواطن بفسفورة وآخر من دون فسفورة ؟ إلا أن السؤال المهم هي أين ستوضع الفسفورة؟؟